هذه المعركة : ماذا تعنى؟
وهل تجئ فى وقتها؟
بقلم أبو المعاطى أبو النجا

أقصد بالمعركة هنا ما يجرى من جدل فكرى حول قضية "المبادئ الدستورية الحاكمة" التى لجأت إليها القوى السياسية الداعية إلى دولة مدنية ديمقراطية تجاوزا للاستقطاب الحاد الذى ظهر بعد نتيجة استفتاء ١٩ مارس سنة ٢٠١١م حيث تبلورت أزمة السؤال" الدستور أولا أم الانتخابات" على أمل أن يكون الوصول إلى توافق اجتماعي حول هذه المبادئ بين جميع القوى السياسية في مصر بمختلف أطيافها هو الطريق لتجاوز هذا الاستقطاب، ولكي تستعيد هذه القوى الوحدة الرائعة التى كانت لها في ميدان التحرير، وأيضا لإشاعة قدر من الطمأنينة لدى القوى السياسية التى تخشى أن يؤدى حصول الإخوان المسلمين على أغلبية في البرلمان الجديد دافعا لها لأن تختار لجنة تضع دستورا يعكس سطوة هذه الأغلبية، ولهذا كله فقد تم اختيار هذه المبادئ الحاكمة بدقة هائلة من جملة اختيارات عديدة بحيث يصعب بل يستحيل أن يكون هناك خلاف حولها ولكن النتائج التى تظهر تباعا لطرح هذه المبادئ لا تبشر بالوصول إلى التوافق المأمول، فهي تتراوح بين الرفض القاطع من بعض تيارات الإسلام السلفية، وبين القبول بها كمجرد مبادئ متوافق عليها فقط ودون أن تكون ملزمة أو حتى محل استرشاد بها أمام اللجنة التى يمكن أن تسند إليها مهمة وضع الدستور بعد الانتخابات، وهذا رأى بعض القيادات البارزة في جماعة الإخوان المسلمين، أو النظر إليها باعتبارها مجرد محاولة للالتفاف على رأى الشعب، وعلى الديمقراطية التى حسم أمرها استفتاء ١٩ مارس سنة ٢٠١١ وهذا رأى آخرين من التيارات الإسلامية!

وهكذا فإن ردود الفعل هذه التى جاءت من جماعات الإسلام السياسي تؤكد أنهم يتراجعون عن الدور الرائع الذى كان لهم في أيام الثورة المجيدة، التى وقفوا فيها إلى جوار بقية القوى السياسية وقوى الشعب ودفعوا معهم ضريبة الدم فما معنى هذا التراجع، وعلام يدل؟ هل هو حقا تشبث بالديمقراطية؟ أم تشبث بالفرصة التى تتيحها لهم نتيجة الاستفتاء وهى ان تكون الانتخابات أولا حيث هم أكثر القوى المتقدمة لهذه الانتخابات تنظيما وصلة بالشارع المصرى، وتأثيرا فيه، منذ عقود طويلة!

وفي الواقع فإن الشعور العميق بالإحباط والأسى هو ما يمتلئ به قلب المواطن الذى عايش هذه الثورة- أيا كان موقعه – وهو يبصر هذه التحولات التى تضرب قوى الثورة، وتشتتها في كل اتجاه، فالتيارات الإسلامية، وعلى رأسها قوة الأخوان المسلمين أصبحت لا ترى سوى أنها على قيد خطوات من السلطة التى كانت في أغلب مراحل حياتها ضحية الاصطدام بها وقد كان هذا الوضع جديرا بأن يجعل الإخوان المسلمين بالتحديد يعيدون النظر في متطلبات هذا التوقع حين يكونون في

موقع السلطة، فهي لم تكن يوما متفرغة لتقوم بالعمل الذى كان يجب أن تقوم به من قديم وهو تجديد الفكر الإسلامي، وتنقية الفقه الإسلامي وتطويره ليكون قادرا على مواجهة التحديات التى يطرحها العصر وهو أول ما ستجد نفسها مطالبة به حين تكون في السلطة فماذا لديها في خزائنها الثقافية والفكرية من آراء لتجيب به على الأسئلة المتحديه التى ستنهال عليها من آفاق العالم عن موقفها من قضايا المال والأعمال والصناعة والسياحة والفنون والفكر، وكيف ستواجه منظومات القوانين والحقوق والقواعد التى تصنع شبكات التواصل والتعامل بين الدول والمجتمعات، في الوقت الذى لا تريد فيه أن تتوافق مع مجموعة المبادئ الدستورية التى تقترحها القوى السياسية في مجتمعها!

ونعود لشباب الثورة الذين حققوا المعجزة، فمن نجاحهم في تحقيق التواصل بين مجموعاتهم عبر العالم الافتراضي إلى نجاحهم في تحقيق الالتحام بين قوى الشعب المصرى السياسية والاجتماعية على الأرض المصرية فى ٢٥ يناير سنة ٢٠١١ وتحقيق أعظم ثورة في تاريخ مصر بل في التاريخ الإنساني كله، كيف انتهى الأمر بهم إلى أن يصبح كل همهم أن يظفروا بتوافق القوى الوطنية حول المبادئ الدستورية الحاكمة لتكون البوابة الآمنة للدولة المدنية الديمقراطية التى طالما حلموا بها قبل الثورة؟!

ليس عندى أدنى شك في أنهم يعرفون جيدا أن الدستور في ذاته أو الديمقراطية في ذاتها لا يحققان النهضة للأمم وإنما يوفران أفضل الشروط لتحقيق النهضة، وأن محمد على الذى حقق نهضة مصر الحديثة يفعل ذلك بناء على دستور يمتلكه، وأنه في عصر الملك فاروق كان لدينا أفضل دستور لبرالى، لم يبخل علينا به الإنجليز الذين كانوا يحتلون مصر، كان حسبهم فقط أن هذا الدستور يؤكد قطع ما كان مقطوعا من صلة مصر بالدولة العثمانية!

ومع ذلك ففي ظل هذا الدستور، وبالرغم من كل مآثر هذه اللبرالية نشأ وترعرع مجتمع النصف في المائة الذى جاءت ثورة ٢٣ يوليو لتطيح به، وبالمناسبة كان لهذه الثورة دستور أيضا يؤكد على العدالة الإجتماعية وعلى الاستقلال الوطني وعلى التنمية البشرية وعلى الديمقراطية، فنجح فقط في تحقيق العدالة الإجتماعية والتنمية، ولم ينجح في تحقيق الديمقراطية، فالمسألة في بداية الأمر ونهايته ليست في أوراق الدستور وما هو مكتوب فيها فقط بل في الرجال وفي الرؤى وفي الإرادات التى تترجم ماهو مكتوب إلى برامج وإنجازات وحقائق على الأرض وتصبر على ما يحتاجه كل ذلك من قوة وعزم!

وقصة الدستور في عهد أنور السادات أو في عهد مبارك تعرفونها مثلى أو اكثر منى، وأثق فى أنكم تعرفون أو ينبغي أن تعرفوا أن الرحلة العظيمة التى بدأت في ٢٥ يناير سنة ٢٠١١ لن تنتهي عند اول برلمان يأتى بعد أول انتخابات حرة قادمة، ومهما تكن نتائجها، الرحلة العظيمة

سوف تبدأ في وصولكم أو وصول رسائلكم لأول قرية مصرية نائية أو لأول بيت في منطقة عشوائية في مدينة القاهرة وفي غيرها من المدن، كيف لمثلى أن يضع لكم خرائط أو يصف طريقة للوصول؟! وأنتم الذين حققتم معجزة التواصل في العالم الافتراضي والواقعي على السواء ؟!

كيف لمثلى ان يوضح لكم ما ينبغي أن تحمله رسائلكم للشعب المصرى الذى يعيش في القرى النائية وعشوائيات المدن، المتدين منذ أيام الفراعنة والصابر منذ أيام المماليك، من أن الدولة المدنية الديمقراطية التى يتساوى أفرادها في الحقوق وأمام القوانين هى التى تتيح أفضل فرص الأزدهار والنمو للقيم الإنسانية والروحية في كل الأديان!

بمثلى إن التواصل مع الناس يمثل هذه الرسائل وبترجمة مضمونها إلى وقائع على الأرض، وتماما مثلما كان يفعل الإخوان المسلمون، هو الطريق الذى لا طريق سواه لاستكمال خطوات الثورة التى بدأت في ٢٥ يناير سنة ٢٠١١، وللوصول إلى الدولة المدنية الديمقراطية التى تزدهر فيها كل القيم الروحية والإنسانية في كل الأديان!